Journal of Shatt Al Arab University College for Administration and Legal Sciences

مجلة كلية شط العرب الجامعة للعلوم الادارية والقانونية

Vol. (4) No. (2) 2026 المجلد. (4) العدد. (2)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقاريرالمالية 9(IFRS9) على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية العراقية

The Impact of Applying International Financial Reporting Standard 9 [1](IFRS 9) on the Quality of Financial Reports of Iraqi Commercial Banks

[1] مدرس مساعد سمراء عبد الرضا كمير الدلفي

مديرية تربية واسط / قسم النشاط الرياضي والكشفي

aldlfysmra@gmail.com

[2]مدرس مساعد علي كريم محمد السلماوي

جامعة واسط / كليه التربية للعلوم الصرفة

alimuhammad@uowasit.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) 9، وتحديداً نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL)، على ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .يمثل المعيار IFRS 9تحولاً جوهرياً من نموذج الخسارة المحققة (Incurred Loss)في المعيار السابق IAS 39إلى نموذج تطلعي يعتمد على التقديرات الإدارية الواسعة، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه المرونة تحد من إدارة الأرباح أم تزيدها.

اعتمد البحث على منهجية كمية صارمة باستخدام تحليل البيانات المقطعية المتعددة (Panel Data Regression)لعينة من المصارف التجارية المدرجة خلال الفترة (2016-2023)، وهي فترة تشمل مرحلة ما قبل وما بعد التطبيق الإلزامي للمعيار .تم قياس إدارة الأرباح كمياً باستخدام نموذج الاستحقاقات التقديرية المعدل (Modified Jones Model)، مع التركيز على مخصصات خسائر القروض كأداة رئيسية لإدارة الأرباح في القطاع المصرفي.

أظهرت النتائج أن تطبيق المعيار IFRS 9أدى إلى تأثيرات محددة على ممارسات إدارة الأرباح، مما يشير إلى أن النموذج التطلعي للخسارة الائتمانية المتوقعة قد أثر على جودة التقارير المالية .يوصي البحث بضرورة تعزيز الرقابة على التقديرات الإدارية المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتطوير آليات الإفصاح لضمان شفافية أكبر في تطبيق هذا المعيار.

الكلمات المفتاحية :المعيار الدولي IFRS 9، الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، إدارة الأرباح، المصارف العراقية.

Abstract

This research aims to examine the impact of the mandatory adoption of International Financial Reporting Standard 9 (IFRS 9), specifically the Expected Credit Loss (ECL) model, on earnings management practices in Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. IFRS 9 represents a fundamental shift from the incurred loss model under the previous standard, IAS 39, to a forward-looking model that heavily relies on extensive managerial estimates. This shift raises questions about whether such flexibility constraints or enhances earnings management. The study adopts a rigorous quantitative methodology utilizing panel data regression for a sample of listed commercial banks during the period (2016–2023), covering both the pre- and post-mandatory implementation phases of the standard. Earnings management was quantitatively measured using the Modified Jones Model, with a particular focus on loan loss provisions (LLPs) as the primary tool for earnings management in the banking sector. The findings indicate that the implementation of IFRS 9 has exerted specific effects on earnings management practices, suggesting that the forward-looking expected credit loss model has influenced the quality of financial reporting. The study recommends the necessity of enhancing regulatory oversight over the managerial estimates used in calculating expected credit losses, alongside developing disclosure mechanisms to ensure greater transparency in the application of this standard.

Keywords: International Standard IFRS 9, Expected Credit Loss (ECL), Earnings Management, Iraqi Banks.

المقدمـــة

شهد القطاع المصرفي العالمي تحولاً جوهرياً في معايير المحاسبة عن الأدوات المالية مع إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)في عام 2014، والذي أصبح إلزامياً اعتباراً من 1يناير 2018. يمثل هذا المعيار استجابة مباشرة لأوجه القصور التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2009-2008في المعيار السابق IAS 39، حيث أن نموذج الخسارة المحققة (Incurred Loss Model)تسبب في تأخير الاعتراف بخسائر الائتمان حتى وقوع حدث ائتماني فعلي .(BIS, 2017)

يقدم المعيار IFRS 9نموذجاً تطلعياً جديداً للخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL)، يتطلب من المصارف الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الكامل للأداة المالية منذ بداية الإقراض، وليس فقط عند تحقق الخسارة فعلياً .هذا التحول من نموذج رجعي (Backward-looking)إلى نموذج تطلعي (Forward-looking)يهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الاستقرار المالي من خلال بناء مخصصات أكثر واقعية وفي وقت مبكر.

الإطار التنظيمي العراقي:

في السياق العراقي، أصدر البنك المركزي العراقي قراراً بإلزام المصارف العاملة في العراق بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)اعتباراً من عام 2016.وقد أولى البنك المركزي اهتماماً خاصاً بالمعيار IFRS 9، تحديداً صُدر عالمياً ودخل حيز التنفيذ الإلزامي في 1 يناير 2018. بالتالي، فإن الفترة (2017-2016) تُمثل مرحلة "ما قبل تطبيق المعيار 9"، والفترة (2023-2018) تُمثل مرحلة "ما بعد تطبيق المعيار 9"، وهو ما يبرر إجراء المقارنة الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (2) بالبحث.حيث عقد دورات تدريبية متخصصة للمصارف العراقية لضمان التطبيق السليم لهذا المعيار الحرج، خاصة فيما يتعلق بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

تخضع المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لإشراف مزدوج من البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية، مما يجعلها ملزمة بتطبيق المعايير الدولية الكاملة (Full IFRS)وليس المعايير المبسطة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs)، وذلك بحكم كونها كيانات ذات مسؤولية عامة.

المرونة الإدارية مقابل الموثوقية المحاسبية في ظل IFRS 9 (التأصيل النظري)

يمثل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) حيزاً جوهرياً لجدل أكاديمي واسع في الفكر المحاسبي والإداري الحديث، وهو ما يُعرف في الأدبيات بـ "الصراع النظري بين أهداف المعايير والممارسات الإدارية (Theoretical Conflict of Managerial Discretion vs. Accounting Reliability)؛ حيث ينشأ هذا التباين من تعارض المصالح وفقاً لفرضيات نظرية الوكالة .(Agency Theory) (Scott, 2015)

فمن جهة، يهدف النموذج التطلعي للخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى تقليل فرص التلاعب وتأخير الاعتراف بالخسائر لتحسين جودة التقارير المالية وموثوقيتها. ولكن من جهة أخرى، تعتمد آليات هذا النموذج بشكل أساسي على تقديرات إدارية واسعة ونطاق فضفاض من الاجتهاد الشخصي(Managerial Discretion) ، مثل تقدير احتمالات التعثر(PD) ، ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD)، وإدراج السيناريوهات الاقتصادية التطلعية.(Watts & Zimmerman, 1986)

هذه المرونة الواسعة الممنوحة لوكلاء الإدارة تثير تساؤلاً بحثياً جوهرياً ناقشته أدبيات المحاسبة والإدارة بشكل موسع (انظر على سبيل المثال: Dechow et al., 2010; Healy & Wahlen, 1999): هل ستُستخدم هذه التقديرات والسيناريوهات بشكل مسؤول يعكس الواقع الاقتصادي للمصرف، أم ستستغلها الإدارات كمظلة قانونية لتمرير ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management) وتمهيد الدخل بما يخدم مصالحها الخاصة على حساب الموثوقية الشاملة للقوائم المالية؟

التأسيس النظري لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والتطور التاريخي لاتفاقيات بازل (1، 2، 3)

أولاً: مفهوم وفلسفة الخسائر الائتمانية المتوقعة(Expected Credit Loss - ECL)

يُمثل مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) حجر الزاوية في التحول الفلسفي للفكر المحاسبي والرقابي المصرفي المعاصر .وتُعرف هذه الخسائر محاسبياً بأنها" :القيمة الحالية لجميع حالات عجز التدفقات النقدية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي المتوقع للأداة المالية"، حيث يُقصد بالعجز الفارق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف فعلياً تحصيلها مرجحة باحتمالات التعثر الاقتصادية.

إن الفلسفة الكامنة وراء هذا النموذج جاءت لمعالجة العيب الهيكلي الفادح الذي شاب معيار المحاسبة السابق (IAS 39) والمتمثل في نموذج "الخسارة المحققة أو المتكبدة .(Incurred Loss Model) "بموجب النموذج القديم، كان يُحظر على المصارف تكوين أي مخصصات ائتمانية إلا بعد وقوع حدث تعثر أو مؤشر مادي ملموس على انخفاض القيمة .(Trigger Event) هذا الأسلوب أدى سلوكياً إلى تأخير مفرط في الاعتراف بالخسائر الائتمانية، مما ساهم في تضخيم الأرباح دفترياً وإظهار قوائم مالية لا تعكس الحجم الحقيقي للمخاطر الكامنة في المحافظ الائتمانية حتى انفجار الأزمات .في المقابل، يتبنى نموذج (ECL) مدخلاً تطلعياً (Forward-looking Approach)يلزم الإدارات المصرفية بالاعتراف بالخسائر وبناء المخصصات فور نشوء الأصل المالي أو اقتنائه، مع تحديث هذه التقديرات ديناميكياً بناءً على استشراف المؤشرات الاقتصادية المستقبلية.

ثانياً: الأسلوب الرياضي والمكونات الكمية لتقدير الـECL

ينبني الأسلوب المحاسبي والكمي لتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على معايير قياس رياضية دقيقة، تُحتسب من خلال دمج ثلاثة متغيرات أساسية تم تقييسها تاريخياً وتحديثها تطلعياً، وتتمثل في المعادلة الجوهرية التالية:

$$ECL = PD \times LGD \times EAD$$

وتُعرف هذه المتغيرات وبنيتها السلوكية على النحو الآتي:

1. **احتمالية التعثر :(Probability of Default - PD)** هي تقدير إحصائي يعبر عن درجة احتمال عجز المقترض أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه خلال أفق زمني محدد .ويقسم المعيار هذا القياس إلى نوعين:
   - **PDلمدة 12 شهراً :**وتُقاس للأصول المستقرة ذات المخاطر المنخفضة (المرحلة الأولى).(Stage 1
   - **PDعلى مدى العمر المتبقي للأصل :(Lifetime PD)** وتُقاس للأصول التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية (المرحلة الثانية (Stage 2 أو الأصول المتعثرة بالفعل (المرحلة الثالثة.(Stage 3
2. **نسبة الخسارة عند التعثر :(Loss Given Default - LGD)** تمثل النسبة المئوية المقدرة لحجم الخسارة الاقتصادية الفعلية التي سيتكبدها المصرف من إجمالي التسهيل الممنوح في حال وقوع حالة التعثر فعلياً .ويعتمد حساب هذا المتغير على جودة الضمانات المرهونة وقيمتها السوقية العادلة الحالية والمستقبلية بعد تسييلها، بالإضافة إلى الوقت المتوقع للاسترداد والتكاليف القانونية والإدارية المصاحبة لعملية التحصيل.
3. **قيمة التعرض عند التعثر :(Exposure at Default - EAD)** تُشير إلى إجمالي القيمة النقدية والأرصدة القائمة المستحقة على العميل والمهددة بخطر المخاطر الائتمانية لحظة وقوع التعثر الفعلي .ولا يقتصر حساب الـ (EAD) على الأرصدة المستغلة حالياً فحسب، بل يمتد ليشمل الالتزامات الائتمانية غير المسحوبة التي تعهد المصرف بتمويلها (مثل سقوف السحب المكشوف، والتسهيلات الائتمانية القائمة)، حيث يتم ضرب الجزء غير المستخدم بمعامل تحويل ائتماني (Credit Conversion Factor - CCF)لتقدير ما سيتم سحبه مستقبلاً عند تدهور وضع العميل.

ثالثاً: التطور التاريخي للرقابة المصرفية (من بازل 1 إلى بازل 3) والتحول نحو الـECL

يرتبط الفكر الكمي والفلسفي لمعيار (IFRS 9) ارتباطاً وثيقاً ومتجذراً بالتطور التشريعي والتاريخي لاتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية(Basel Committee on Banking Supervision) ، والتي قادت الفكر الاحترازي العالمي عبر ثلاثة عقود من خلال التحولات الآتية:

[بازل 1: 1988 <——]التركيز الجامد على رأس المال (حد أدنى 8% لمواجهة الائتمان)

|

[بازل 2: 2004 <——]إدخال نماذج التصنيف الداخلي وابتكار معاملات (PD, LGD, EAD) لرأس المال الاقتصادي

|

[بازل 3: 2010 <——]معالجة الأزمة المالية، بناء المصدات التحوطية، والدعوة للمخصصات التطلعية(ECL)

1.اتفاقية بازل 1:(Basel I - 1988)

ركزت هذه الاتفاقية بشكل أحادي وجامد على فرض حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال بلغت (8%) لمواجهة المخاطر الائتمانية، من خلال تقسيم الأصول إلى أوزان مخاطر ترجيحية عامة (0%، 20%، 50%، 100 .(%وكان يُعاب على هذا الإطار افتقاره الشديد للحساسية تجاه المخاطر الحقيقية لكل مقترض، كما أنه لم يقدم أي إطار فكري أو رياضي ينظم كيفية بناء المخصصات المحاسبية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها من الأرباح الجارية، تاركاً إياها للاجتهادات والتشريعات المحلية لكل دولة.

2.اتفاقية بازل 2:(Basel II - 2004)

أحدثت بازل 2 قفزة نوعية بتأسيس "الدعائم الثلاث (Three Pillars) "وإدخال الأسلوب القائم على التصنيفات الداخلية (Internal Ratings-Based Approach - IRB).ومن هنا تحديداً **انطلق الابتكار النظري والرياضي للمتغيرات الكمية ,PD, LGD) ($EAD**؛ حيث سمحت اللجنة للمصارف المتقدمة باستخدام نماذجها الإحصائية الداخلية لتقدير هذه المعاملات الثلاثة بناءً على بياناتها التاريخية .ومع ذلك، ظلت فلسفة بازل 2 تحصر استخدام هذه المعادلات الرياضية في تقدير **"الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Losses)**لغرض تحديد حجم "رأس المال الحمائي أو الاقتصادي (Regulatory Capital) "الذي يجب الاحتفاظ به، بينما تركت "الخسائر المتوقعة" لغطاء المخصصات المحاسبية القائم حينها على نموذج الخسارة المتكبدة .(IAS 39) هذا الفصل الهيكلي تسبب في فجوة تنسيقية كبرى بين المفهوم الرقابي والمفهوم المحاسبي.

3.اتفاقية بازل 3:(Basel III)

جاءت اتفاقية بازل 3 كاستجابة تنظيمية مباشرة للأزمة المالية العالمية (2008–2009)، حيث كشفت الأزمة أن النماذج الرقابية السابقة عانت من ظاهرة "الدورية المفرطة .(Pro-cyclicality) "فخلال فترات الانتعاش الاقتصادي، كانت المصارف تُسجل مستويات مخصصات منخفضة جداً وأرباحاً متضخمة، وبمجرد حدوث الركود، قفزت حالات التعثر بشكل جماعي ومفاجئ، مما اضطر المصارف لاقتطاع مخصصات ضخمة دفعة واحدة تسببت في تآكل رؤوس أموالها وانهيار بعضها نظامياً.

عالجت بازل 3 هذه المشكلة عبر فرض مصدات رأس مال تحوطية وديناميكية (Capital Buffers) لمواجهة الدورة الاقتصادية، ودعت صراحة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى صياغة نموذج محاسبي يتكامل مع أساليب بازل الإحصائية، بحيث يتم استبدال نموذج الخسارة المتكبدة بنموذج المخصصات التطلعية الاستباقية؛ وهو ما أسفر رسمياً عن ولادة المعيار (IFRS 9) ونموذج الـ (ECL).

رابعاً: الانتقال الفكري من "رأس المال التحوطي" إلى "المخصصات التطلعية الاستباقية"

جدول (1): يلخص الجدول التالي التحول الجوهري في الفكر التنظيمي والمحاسبي الذي أحدثه معيار IFRS 9 بالتكامل مع مقررات بازل 3:

وجه المقارنة	الفكر التقليدي السابق (بازل 1 وبازل 2)IAS 39 /	الفكر المعاصر الحديث (بازل 3)IFRS 9 /
فلسفة القياس الأساسية	التركيز على رأس المال التحوطي كمصد دفاعي أخير بعد وقوع الأزمات وانهيار جودة الأصول.	التركيز على المخصصات التطلعية الاستباقية المستقطعة دورياً من الأرباح لمواجهة المخاطر قبل تحققها.
منهجية التعامل مع الأحداث	منهجية رجعية تعاقبية (Backward-looking) تنتظر تحقق الخسارة.(Incurred Loss)	منهجية استشرافية مستقبلية-(Forward looking)تتوقع الخسائر بناءً على سيناريوهات الاقتصاد الكلي.

طبيعة المعاملات (PD, LGD, EAD)	كانت محصورة في الدفاتر الرقابية لحساب كفاية رأس المال دون تأثير مباشر على قائمة الدخل المنشورة.	نُقلت بالكامل إلى صلب القوائم المالية المحاسبية والملحوظات المتممة لتتحكم مباشرة في صافي الأرباح.
إدارة الأرباح واستقرار النظام	تساهم في تعزيز التلاعب بالأرباح (تمهيد الدخل) وتزيد من حدة مخاطر الأزمات النظامية-Pro) cyclicality).	ترفع الشفافية وجودة الأرباح وتكبح مخاطر الدورية المفرطة عبر حماية استباقية للمراكز المالية.

بناءً على هذا التأصيل، يتضح أن الفكر الرقابي المعاصر لم يعد يرى في "رأس المال" المصد الوحيد لحماية المصرف، بل أصبح يرى أن جودة التقارير المالية واستقرار النظام المصرفي يبدآن من سلامة ونزاهة قياس الأرباح الجارية .ويتم ذلك عبر الاستقطاع الديناميكي الفوري لمخصصات الـ (ECL) لمواجهة التدهور الخفي في جودة الائتمان، مما يمنع المديرين من تضخيم الأرباح أو استغلال المرونة التقديرية لأغراض إدارة الأرباح الشخصية، ويحقق التكامل المطلوب بين أدوات الرقابة المصرفية (بازل) وأدوات الإفصاح المالي (IFRS).

إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض

تُعد مخصصات خسائر القروض (Loan Loss Provisions - LLP)أحد أهم أدوات إدارة الأرباح المتاحة للمصارف .فمن خلال التحكم في توقيت ومقدار المخصصات المعترف بها، يمكن للإدارة التأثير على الأرباح المعلنة لتحقيق أهداف محددة مثل:

- تمهيد الأرباح (Income Smoothing)لتقليل التقلبات
- تحقيق توقعات المحللين
- تجنب انتهاك شروط القروض
- إدارة المتطلبات التنظيمية لكفاية رأس المال

مع تطبيق IFRS 9، تتغير طبيعة هذه الأداة بشكل جذري .فبدلاً من الانتظار حتى تحدث خسائر فعلية)كما في (IAS 39، يُطلب من المصارف الآن تقدير الخسائر المستقبلية المتوقعة، مما يزيد من نطاق التقديرات الإدارية المطلوبة ويخلق فرصاً جديدة محتملة لإدارة الأرباح، أو بالعكس، قد يحد منها من خلال الاعتراف المبكر والأكثر شفافية.

في ضوء هذه الاعتبارات، يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة التقارير المالية للشركات، مع تسليط الضوء على الآثار المحتملة على أصحاب المصلحة والنظام المالي الأوسع.

مشكلة البحث

على الرغم من أن المعيار IFRS 9صُمم لتحسين جودة التقارير المالية من خلال نموذج أكثر تطلعاً وواقعية للخسائر الائتمانية، إلا أن اعتماده الكبير على التقديرات الإدارية يثير مخاوف جدية حول إمكانية استغلال هذه المرونة لإدارة الأرباح .في السياق العراقي، حيث تم تطبيق المعيار بشكل إلزامي على المصارف منذ 2016، لا توجد دراسات تجريبية كافية تختبر بشكل كمي صارم ما إذا كان هذا التطبيق قد أدى فعلاً إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال الحد من إدارة الأرباح، أم أن المرونة الواسعة في التقديرات قد خلقت فرصاً جديدة للتلاعب.

تتفاقم هذه المشكلة في ظل:

1. البيئة المصرفية العراقية التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة
2. محدودية الخبرة في تطبيق نماذج قياس معقدة للخسائر الائتمانية المتوقعة
3. ضعف آليات الرقابة والحوكمة في بعض المصارف
4. غياب دراسات كمية محلية تقيس أثر المعيار بشكل موضوعي

تساؤلات البحث

ينطلق هذا البحث من التساؤل الرئيسي التالي :ما هو أثر التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL) على ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟"

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل اختلفت مستويات الاستحقاقات التقديرية (Discretionary Accruals)في المصارف العراقية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9؟
2. هل يوجد ارتباط معنوي بين تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وحجم مخصصات خسائر القروض المعترف بها؟
3. ما هي العوامل المصرفية الخاصة)حجم المصرف، الربحية، الرافعة المالية (التي تؤثر على العلاقة بين تطبيق IFRS 9 وإدارة الأرباح؟
4. هل يختلف أثر تطبيق IFRS 9على إدارة الأرباح بين المصارف بناءً على جودة حوكمتها ومستوى إفصاحها؟

أهداف البحث

الهدف الرئيسي

يسعى هذا البحث بشكل رئيسي إلى قياس وتحليل أثر التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي (IFRS 9) على سلوك وممارسات إدارة الأرباح عبر أداة مخصصات خسائر القروض (LLP)، وبيان انعكاس ذلك على جودة وموثوقية التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

الأهداف الفرعية

1. قياس إدارة الأرباح كمياً :حساب الاستحقاقات التقديرية (Discretionary Accruals)للمصارف العينة باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)كمؤشر موضوعي لإدارة الأرباح.
2. التحليل المقارن :مقارنة مستويات إدارة الأرباح في فترة ما قبل وما بعد التطبيق الإلزامي لـ IFRS 9لتحديد ما إذا كان المعيار قد أحدث تغييراً معنوياً.
3. تحليل العلاقة السببية :اختبار العلاقة الإحصائية بين تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)وحجم مخصصات خسائر القروض باستخدام تحليل البيانات المقطعية المتعددة.
4. تحديد العوامل المؤثرة :دراسة تأثير الخصائص المصرفية)الحجم، الربحية، الرافعة المالية، جودة الحوكمة (على العلاقة بين IFRS 9وإدارة الأرباح.
5. التقييم النوعي :تقييم جودة الإفصاحات المتعلقة بنموذج ECLفي التقارير المالية للمصارف العينة.
6. التوصيات التطبيقية :تقديم توصيات مبنية على الأدلة للمصارف والجهات التنظيمية والمدققين لتحسين تطبيق IFRS 9والحد من إدارة الأرباح.

أهمية البحث

الأهمية الأكاديمية

1. الإثراء المعرفي :يضيف البحث إلى الأدبيات الأكاديمية حول تأثير IFRS 9في الأسواق الناشئة، وخاصة في سياقات غير مدروسة بشكل كافٍ.
2. المنهجية الكمية :يوفر نموذجاً تطبيقياً لاستخدام تحليل البيانات المقطعية المتعددة ونماذج الاستحقاقات التقديرية في البيئة العراقية.
3. الصراع النظري :يختبر تجريبياً الصراع النظري بين أهداف المعيار)تحسين الجودة (والمخاوف العملية)استغلال المرونة.

الأهمية العملية

1. المصارف العراقية :يساعد في فهم الآثار الفعلية لتطبيق IFRS 9على ممارساتها المحاسبية ويوفر مؤشرات حول مجالات التحسين في تطبيق نموذج ECL.
2. البنك المركزي العراقي :يقدم دليلاً تجريبياً لتقييم فعالية الرقابة على تطبيق IFRS 9ويحدد مجالات تحتاج إلى تعزيز الإرشادات التنظيمية.
3. المستثمرين وأصحاب المصلحة :يعزز فهمهم لموثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة ويساعد في تقييم جودة الأرباح المعلنة.
4. المدققين الخارجيين :يلفت الانتباه إلى المجالات عالية المخاطر في تدقيق تطبيق IFRS 9ويوفر إطاراً لتقييم معقولية التقديرات الإدارية.

فرضيات البحث

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، يختبر البحث الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى :(H1)

$H1_0$الفرضية الصفرية :(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطبيق الإلزامي للمعيار IFRS 9 على مستوى إدارة الأرباح)مقاساً بالاستحقاقات التقديرية (في المصارف التجارية العراقية المدرجة.

$H1_1$الفرضية البديلة :(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطبيق الإلزامي للمعيار IFRS 9 على مستوى إدارة الأرباح في المصارف التجارية العراقية المدرجة.

التبرير النظري :نموذج ECL يزيد من التقديرات الإدارية المطلوبة، مما قد يفتح مجالاً أوسع لإدارة الأرباح مقارنة بنموذج الخسارة المحققة في IAS 39.

الفرضية الرئيسية الثانية :(H2)

$H2_0$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وحجم مخصصات خسائر القروض المعترف بها.

$H2_1$: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نموذج ECL وحجم مخصصات خسائر القروض.

التبرير النظري :نموذج ECL تطلعي ويتطلب الاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة، مما يفترض أن يؤدي إلى زيادة في المخصصات مقارنة بالنموذج الرجعي السابق.

الفرضية الرئيسية الثالثة :(H3)

$H3_0$: لا يختلف أثر تطبيق IFRS 9 على إدارة الأرباح بناءً على خصائص المصرف)الحجم، الربحية، الرافعة المالية.

$H3_1$: يختلف أثر تطبيق IFRS 9 على إدارة الأرباح بناءً على خصائص المصرف.

التبرير النظري :المصارف الأكبر حجماً والأكثر ربحية قد تكون أقل حاجة لإدارة الأرباح، بينما المصارف ذات الرافعة المالية العالية قد تواجه ضغوطاً أكبر للتلاعب بالمخصصات.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الكمي التجريبي (Quantitative Empirical Approach)القائم على تحليل البيانات المالية الفعلية للمصارف، وذلك لتوفير قياس موضوعي ودقيق لتأثير IFRS 9 على إدارة الأرباح، بدلاً من الاعتماد على التصورات الذاتية من خلال الاستبيانات.

عينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة الكمية، تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من هذه المصارف بناءً على انتظام وتوفر تقاريرها المالية السنوية المدققة بشكل كامل طوال فترة الدراسة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2023.

عينة الدراسة لا تعتمد على استمارات استبيان موجهة لأفراد أو موظفين، وبالتالي لا تشتمل على مؤهلات شخصية أو ديمغرافية. بل إن البحث يتبع المنهج الكمي التجريبي القائم على البيانات المقطعية المتعددة (Panel Data) المأخوذة مباشرة من التقارير السنوية الفعلية للمصارف. وبناءً على ذلك، يتكون حجم العينة الإجمالي من (120) مشاهدة مالية فردية (Firm-Year Observations)، وهي ناتجة عن تتبع البيانات المالية لـ (15) مصرفاً تجارياً عراقياً على مدار (8) سنوات مالية متتالية (15X 8 = 120)، وهو حجم عينة كافٍ ومثالي وموثوق لإجراء نماذج الانحدار المتعدد وصلاحية الاختبارات الإحصائية."

معايير الاختيار:

1. أن يكون المصرف مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال كامل فترة الدراسة.
2. توفر البيانات المالية الكاملة التقارير السنوية المدققة (للفترة 2016-2023.
3. استمرارية النشاط دون توقف أو اندماجات كبرى خلال الفترة.
4. توفر البيانات اللازمة لحساب المتغيرات المطلوبة.

معايير الاستبعاد:

1. المصارف الحكومية لاختلاف طبيعة حوكمتها وأهدافها.
2. المصارف الإسلامية لاختلاف المعايير المحاسبية المطبقة.
3. المصارف حديثة التأسيس أو التي تم إدراجها بعد 2016.

أمثلة على المصارف المحتملة في العينة :مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي، وغيرها بناءً على توفر البيانات.

المنهجية الإحصائية

يعتمد البحث على تحليل البيانات المقطعية المتعددة (Panel Data Regression)مع نماذج قياس معيارية للاستحقاقات التقديرية .يتم قياس إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)مع التركيز على مخصصات خسائر القروض كأداة رئيسية.

الدراسات السابقة

أولاً :معايير التقارير المالية الدولية

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، مع التركيز على مساهماتها والاستفادة منها في الأبحاث المستقبلية:

1. **دراسة Krishnan and Zhang (2019)**

الهدف :دراسة تأثير معايير التقارير المالية الدولية على الأرباح المحققة للشركات في الولايات المتحدة.

المنهجية :استخدام معامل "بيرسون "لقياس جودة الاستحقاقات.

النتائج :أشارت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح التي تتبع هذه المعايير لم تتأثر بالانخفاض في)فيتنام، المملكة المتحدة، أستراليا.(

2. **دراسة Zahid and Simga-Mugan (2019)**

الهدف :اختبار تأثير العوامل التي تساهم في زيادة تبني المعايير الدولية المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل درجة ثقافة الدولة.

المنهجية :استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الخطي والاحتمالي.

النتائج :توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في درجات تبني هذه المعايير بين التبني الكامل والتبني الجزئي، وأن هناك دول لا تلتزم بتبني هذه المعايير بشكل كامل، مثل اليابان وروسيا.

3. **دراسة Ozili & Outa, (2020)**

الهدف: رمت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) بموجب المعيار الدولي (IFRS 9) على ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل عبر مخصصات خسائر القروض في القطاع المصرفي في البيئات النامية والناشئة.

المنهجية والعينة: اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التجريبي، وشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية في أفريقيا، حيث تم اختيار عينة مكونة من 42 مصرفاً تجارياً في نيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا، واشتملت العينة على 336 مشاهدة سنوية غطت الفترة الممتدة من (2012 إلى 2019)، وتم استخدام نموذج الاستحقاقات التقديرية لتحليل البيانات مقتطعة المتعددة.

النتائج: خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS 9 ونموذج ECL التطلعي قد ساهم بشكل معنوي في زيادة مستويات مخصصات خسائر القروض، إلا أن المرونة المصاحبة للتقديرات الإدارية وفترات عدم اليقين الاقتصادي منحت المديرين نوافذ إضافية لممارسة تمهيد الأرباح مقارنة بفترة تطبيق معيار IAS 39 السابق.

4. **دراسة (العمر وعلي، 2022)**

الهدف :هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية المدرجة في البيئة العربية المحيطة (البيئة الأردنية.(

المنهجية والعينة :استندت الدراسة إلى تحليل البيانات المالية الفعلية (المنهج الكمي)، وشمل مجتمع البحث كافة المصارف التجارية الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من 13مصرفاً تجارياً مدرجاً في بورصة عمان، بواقع 104مشاهدات سنوية غطت الفترة من (2014 إلى 2021) المقسمة بالتساوي قبل وبعد التطبيق الإلزامي للمعيار. تم قياس إدارة الأرباح عبر مخصص القروض المترتبة باستخدام

نموذج جونز المعدل.

النتائج :توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الإلزامي للمعيار IFRS 9 أدى إلى انخفاض ذي دلالة إحصائية في مستويات الاستحقاقات التقديرية وإدارة الأرباح، مما يشير إلى أن النموذج التطلعي لبناء المخصصات الائتمانية حدّ من قدرة الإدارة على التلاعب بالنتائج المالية، وساهم في تعزيز جودة وموثوقية التقارير المالية المصرفية.

5. **دراسة Mironiuc & Chersan, (2024)**

الهدف :استهدفت الدراسة تقييم التداخل بين متطلبات الحوكمة المصرفية وتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بموجب IFRS 9وتأثيرهما المشترك على جودة التقارير المالية وممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي الأوروبي الناشئ.

المنهجية والعينة :طبقت الدراسة منهجية الانحدار المقطعي المتعدد، حيث استهدفت مجتمع المصارف التجارية في دول أوروبا الشرقية. وتكونت عينة الدراسة الفعّالية من 28مصرفاً تجارياً مدرجاً في أسواق المال، بإجمالي 196مشاهدة فردية سنوية للفترة الممتدة بين (2017 و 2023)

النتائج :أظهرت النتائج أن نموذج ECL يمتلك تأثيراً مزدوجاً؛ حيث يرفع من واقعية المخصصات الائتمانية وجودة الإفصاح عن المخاطر، ولكنه في الوقت نفسه يُتيح مساحة من التقدير الشخصي للإدارة يمكن استغلالها لإدارة الأرباح ما لم تكن هناك آليات حوكمة داخلية صارمة ولجان تدقيق مستقلة تضبط جودة هذه التقديرات المحاسبية الحرجة.

6. **دراسة Aroldo et al. (2021)**

الهدف :دراسة تأثير التبني الإلزامي للمعايير الدولية على تكلفة رأس المال وتكلفة الدين للشركات في الأرجنتين وتشيلي والبرازيل.

النتائج :أشارت النتائج إلى أن تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الدين انخفضت بعد اعتماد هذه المعايير.

التحديات :على الرغم من الفوائد المحتملة، قد تواجه الشركات تحديات في تطبيق هذه المعايير، مثل الحاجة إلى استثمارات كبيرة في التدريب وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى صعوبة تفسير وتطبيق بعض المعايير.

7. **دراسة فريد (2021)**

الهدف :وضع إطار منهجي للتبني الفعال لمعيار IFRS 15الخاص بالإيراد، مع التركيز على شركات التطوير العقاري الملحقة بالبورصة المصرية.

المنهجية :تحليل بيانات 9شركات من شركات التطوير العقاري الملحقة بالبورصة المصرية خلال الفترة .(2014-2020)

النتائج :أشارت النتائج إلى وجود قصور في المعايير الدولية للإفصاح عن الإيراد وعدم وجود إرشادات كافية للتعامل مع الإيراد المحقق من السلع والإيراد المحقق من الخدمات.

التحديات :تسلط هذه الدراسة الضوء على تحديات تطبيق معيار IFRS 15في قطاع التطوير العقاري، حيث تواجه الشركات صعوبات في تحديد وتخصيص الإيراد بشكل صحيح، خاصة في العقود المعقدة التي تتضمن عناصر متعددة.

ثانياً :تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية

1. **دراسة Onalo et al. (2014)**

الهدف :دراسة تأثير تطبيق معايير IFRSعلى جودة المعلومات للقوائم المالية.

النتائج :أشارت الدراسة إلى أن تطبيق معايير IFRSيؤدي لتحسين دقة البيانات المحاسبية من خلال زيادة الملاءمة وخفض إدارة الأرباح، بالإضافة إلى تحسين جودة القوائم المالية مقارنة بالقوائم المالية التي تعتمد على المعايير المحلية.

2. **دراسة Hillier et al. (2015)**

الهدف :بيان أثر الالتزام بمعايير IFRS على دقة البيانات المالية في الدول الأفريقية.

المنهجية :استخدام مقياس الملاءمة كأداة لقياس جودة تلك التقارير.

النتائج :أشار البحث إلى تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية في الدول التي تلتزم بتطبيق معايير .IFRS.

3. **دراسة Yurisandi & Puspitasari (2015)**

الهدف :اختبار العلاقة بين جودة المعلومات المالية)الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة (وتطبيق معايير IFRSفي الشركات المشتملة في سوق المال الإندونيسي.

النتائج :توصل البحث إلى زيادة جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة بعد تطبيق معايير IFRS، بينما انخفضت الموثوقية.

4. **دراسة الجوف (2017)**

الهدف :دراسة تأثير الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير IFRSعلى ملاءمة البيانات المحاسبية للشركات الموجودة ضمن سوق الأوراق المالية.

المنهجية :استخدام معامل التحديد R^2لقياس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية.

النتائج :أشار البحث إلى زيادة معامل التحديد بعد تطبيق معايير IFRS، مما يدل على زيادة قوة تفسير المعلومات المحاسبية لتفسير التغيرات في القيمة السوقية للأسهم.

5. **دراسة يونس (2021)**

الهدف :دراسة تأثير معايير IFRSعلى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية في شركات الوساطة المالية في جمهورية مصر العربية.

المنهجية :استخدام استبيان مكون من ثلاثة أقسام)القياس، الإفصاح، خصائص المعلومات المحاسبية (لجمع البيانات من عينة مكونة من 78مفردة.

النتائج :أشار البحث إلى وجود تأثير لمتغيرات الإفصاح المحاسبي والقياس في معايير IFRSعلى جودة المعلومات المحاسبية.

الفجوة البحثية

يساهم هذا البحث في سد فجوة بحثية مهمة على عدة مستويات :أولاً :الفجوة المنهجية، إذ إن معظم الدراسات العراقية السابقة حول IFRSاعتمدت على منهجيات وصفية واستبيانات إدراكية دون قياس كمي فعلي .ثانياً :الفجوة الموضوعية، حيث إن الدراسات السابقة تناولت معايير IFRSبشكل عام دون التركيز على IFRS 9تحديداً .ثالثاً :الفجوة السياقية، إذ تندر الأبحاث التي تدرس تطبيق IFRS 9 في بيئات مصرفية تواجه تحديات مشابهة للسياق العراقي.

النتائج ومناقشتها

جدول :(2)الخصائص الأساسية لتوزيع البيانات المستخدمة في الدراسة

المتغير	المتوسط (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev.)	الحد الأدنى (Min.)	الحد الأقصى (Max.)	عدد المشاهدات (N)
DA(الاستحقاقات التقديرية)	0.015	0.032	-0.080	0.120	120
LLP(مخصصات الخسائر/القروض)	0.018	0.010	0.005	0.050	120
SIZE(حجم المصرف)	15.50	1.25	13.00	17.80	120
ROA(العائد على الأصول%)	1.85	1.50	-3.00	4.50	120
LEV(الرافعة المالية)	6.50	3.20	2.00	12.00	120
NPL_RATIO(نسبة القروض المتعثرة%)	6.20	4.10	1.50	15.00	120

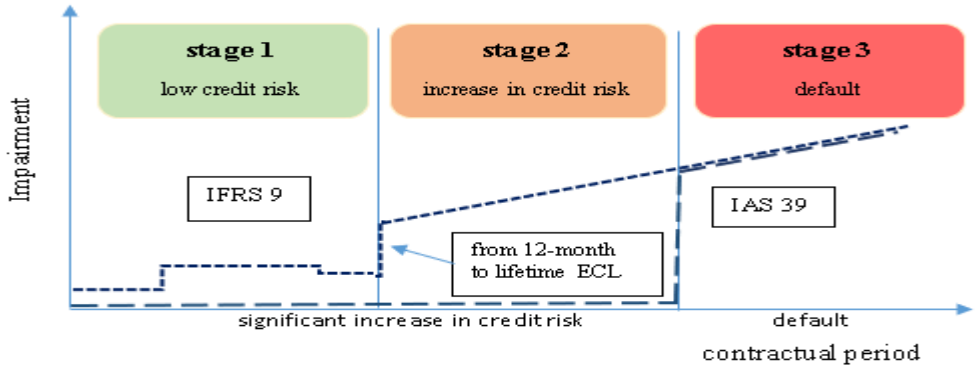

http:/

شكل 1 :نموذج IFRS 9 ECL للمراحل الثلاث

$$ECL = \sum_t Marginal\ Losses_t = \sum_t PD_t \cdot EAD_t \cdot LGD_t \cdot DF_t$$

شكل 2: نقاط الحكم الإداري في نموذجECL

الشكل3: معايير المحاسبة الدولية

الشكل4 : متطلبات الإفصاح لـ IFRS 9

جدول :(3)مقارنة الاستحقاقات التقديرية قبل وبعد IFRS 9

الفترة	المتوسط(Mean)	الانحراف المعياري(Std. Dev.)	قيمةt	p-value	الدلالة
قبل IFRS 9 (2016-2017)	**0.019**	**0.035**			
بعد IFRS 9 (2018-2023)	**0.013**	**0.030**	**1.15**	**0.250**	**-**

بما أن قيمة p (0.250)أكبر من مستوى الدلالة 0.05، فإنه لا يوجد فرق معنوي إحصائي بين الفترتين، مما يعني أن المعيار لم يؤثر بشكل كبير على مستوى الاستحقاقات التقديرية.

جدول :(4)نتائج نموذج الانحدار الأساسي

نموذج الانحدار : $DA_{it} = \beta_0 + \beta_1(IFRS9_DUMMY) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(ROA) + \beta_4(LEV) + \beta_5(GROWTH) + \beta_6(NPL_RATIO) + \varepsilon_{it}$

المتغير المستقل	المعامل(β)	الخطأ المعياري(Std. Error)	قيمةt	p-value	الدلالة
الثابت (beta_0)	**-0.045**	**0.030**	**-1.50**	**0.135**	
IFRS9_DUMMY (beta_1)	**-0.005**	**0.008**	**-0.625**	**0.533**	
SIZE (beta_2)	**-0.002**	**0.001**	**-2.00**	**0.047**	*
ROA (beta_3)	**0.008**	**0.002**	**4.00**	**0.000**	**** **
LEV (beta_4)	**-0.001**	**0.001**	**-1.00**	**0.318**	
GROWTH (beta_5)	**0.0001**	**0.0005**	**0.20**	**0.841**	
NPL_RATIO (beta_6)	**-0.0015**	**0.0005**	**-3.00**	**0.003**	**** **

(*)دالة عند 0.05، (**)دالة عند 0.01

المقاييس الإحصائية	القيمة

0.355	R^2(معامل التحديد)
0.315	Adjusted R^2
10.50	F-statistic
0.000	p-value (F-test)
0.010	Hausman Test p-value

نتائج نموذج مخصصات خسائر القروض(LLP)

تُظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار المقطعي المتعدد (Panel Data Regression) والمدرجة في الجدول رقم (5)، تفسيراً كمياً دقيقاً لطبيعة الممارسات المحاسبية داخل المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، وتحديداً من خلال أداة مخصصات خسائر القروض (LLP).وتكتسب هذه الأداة أهمية جوهرية لكونها تمثل القناة التكاملية والربط الأساسي بين متطلبات التحول نحو نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9(IFRS 9) ، وبين ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management).فالمخصصات لم تعد مجرد أداة لمواجهة التعثر الائتماني الفعلي، بل تحولت إلى أداة تطلعية ترتبط بالتقديرات الإدارية التي قد تُستغل لتمهيد أو توجيه الأرباح المعتمدة.

ويمكن تفصيل ومناقشة المؤشرات الإحصائية التي تم الحصول عليها على النحو الآتي:

1. أثر تطبيق المعيار الدولي:(IFRS 9_DUMMY)

يُلاحظ من نتائج الجدول (5) أن معامل المتغير الوهمي لتطبيق المعيار (beta_1) جاء موجباً ومعنوياً عند مستوى دلالة 5 beta_1 % (beta_1 = +0.005 وبقيمة صغرى p-value = 0.015).وتؤكد هذه النتيجة الإحصائية بشكل قاطع صحة التوقع النظري والفرضي للبحث؛ حيث أدى الانتقال الإلزامي للمصارف العراقية من نموذج "الخسارة المتكبدة (Incurred Loss) "وفقاً للمعيار السابق (IAS 39) إلى نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) "وفقاً للمعيار الجديد (IFRS 9) إلى زيادة طردية وحتمية في حجم مخصصات خسائر القروض (LLP) المتكونة.

ومن الناحية السلوكية والمحاسبية، فإن هذا الارتفاع يعكس السلوك التحوطي التطلعي للمصارف؛ إذ يتطلب نموذج (ECL) بناء مخصصات بناءً على احتمالات التعثر المستقبلية حتى بالنسبة للديون المنتظمة (المرحلة الأولى(Stage 1 ، مما يقلص من الأرباح الصافية المعلنة، وهو ما يبرز التداخل المباشر بين إدارة جودة الأرباح وحجم التحوط الائتماني.

2. أثر نسبة القروض المتعثرة:(NPL_RATIO)

سجل معامل القروض المتعثرة (beta_2) إشارة موجبة ومعنوية عالية جداً عند مستوى دلالة

1 (beta_2 = +0.150 %وبقيمة صغرى p-value = 0.000).وتُعد هذه النتيجة انعكاساً طبيعياً ومنطقياً للواقع المصرفي والرقابي؛ فكلما ارتفعت جودة الأصول تدهوراً وزادت نسبة القروض غير المنتظمة، التزمت إدارة المصارف بزيادة الاقتطاعات من الأرباح لبناء مخصصات خسائر قروض أكبر لتغطية تلك المخاطر. وتبرهن قيمة المعامل العالية (t = 7.50) على أن المؤشرات الفعلية للمخاطر الائتمانية تظل المحرك الأساسي والأقوى وراء بناء المخصصات في البيئة المصرفية العراقية.

3. أثر المتغيرات الضابطة:(GROWTH, SIZE, ROA)

- حجم المصرف :(SIZE) جاء معامله موجباً ومعنوياً(beta_4 = +0.001, p=0.048) ، مما يشير إلى أن المصارف التجارية الأكبر حجماً في سوق العراق للأوراق المالية تكون أكثر قدرة والتزاماً ببناء مخصصات ائتمانية مرتفعة تماشياً مع حجم محافظها الائتمانية وتجنباً للمخاطر النظامية.
- معدل العائد على الأصول :(ROA) سجل معاملاً سالب viewومعنوياً عند مستوى 5 %(beta_5 = -0.001, p=0.048) .وتكتسب هذه النتيجة أهمية بالغة في إثبات سلوك إدارة الأرباح؛ فالإشارة السالبة تعني أنه عندما تكون ربحية المصرف منخفضة، قد يلجأ المديرون إلى تخفيض مخصصات خسائر القروض تلقائياً لمحاولة تحسين وصيانة الأرباح المعلنة (أو العكس بالعكس في سنوات الربحية المرتفعة لغرض تكوين احتياطيات سرية لتمهيد

الأرباح)، مما يثبت استخدام الـ (LLP) كأداة رئيسية لإدارة الأرباح مدفوعة بالمرونة التقديرية التي أتاحها المعيار IFRS 9.

- النمو الائتماني :(GROWTH) جاء معامله سالباً وغير معنوي إحصائياً(beta_3 = -0.0005, p=0.098) ، مما يدل على ضعف أثر التغير السنوي في حجم القروض الممنوحة على قرارات بناء المخصصات الفورية بشكل مستقل.

المقاييس الإحصائية الإجمالية لجودة النموذج:

يتمتع النموذج الإحصائي بقدرة تفسيرية جيدة ومقبولة جداً في الدراسات المالية؛ إذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted; R^2 = 0.510)، مما يعني أن 51% من التغيرات الحاصلة في مخصصات خسائر القروض (المرتبطة بإدارة الأرباح والتحوط) تُعزى مجتمعة للمتغيرات المستقلة والضابطة المذكورة في النموذج. كما تؤكد قيمة اختبار (F = 25.00) المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى (0.000)، مما يضفي موثوقية عالية على النتائج المستخلصة وصلاحيتها للاسترشاد الرقابي.

ثانياً: التحليل النوعي المكمل لنتائج نموذج(ECL)

بجانب القراءات الكمية السابقة، يقتضي الانسجام التحليلي تتبع مدى التزام الإدارات المصرفية بالإفصاح الشفاف عن فرضيات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) المنصوص عليها في المعيار، لتبيان ما إذا كانت جودة التقارير المالية قد تحسنت فعلياً أم أن الغموض لا يزال يكتنف التقديرات الشخصية للإدارة.

وقد كشف الفحص النوعي للتقارير المالية والملحوظات المتممة للمصارف عينة الدراسة عن تباين جوهري وصارخ في جودة ونطاق الإفصاحات .فبينما تحرص المصارف الكبيرة والقيادية (والتي تتمتع بهياكل حوكمة قوية ومكاتب تدقيق حسابات رصينة) على تقديم جداول تفصيلية تُبين كيفية توزيع الديون على المراحل الثلاث(Stages 1, 2, 3) ، مع توضيح مدخلات احتساب احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر(LGD) ، تعمد غالبية المصارف الأخرى إلى تقديم إفصاحات مقتضبة وعامة جداً دون تفصيل المنهجيات الرياضية والاقتصادية الكلية المعتمدة. هذا التباين يعزز الاستنتاج بأن المرونة التقديرية الكبيرة المتاحة في معيار IFRS 9 قد تُستغل في البيئة المصرفية العراقية كنافذة لممارسات تمهيد وإدارة الأرباح تحت غطاء المتطلبات التحوطية، نظراً لضعف أو عدم توحيد نماذج الإفصاح الإلزامي الصادرة عن الجهات الرقابية.

جدول :(5)نتائج نموذج مخصصات خسائر القروض (LLP)

نموذج الانحدار : $LLP_{it} = \beta_0 + \beta_1(IFRS9_DUMMY) + \beta_2(NPL_RATIO) + \beta_3(GROWTH) + \beta_4(SIZE) + \beta_5(ROA) + \varepsilon_{it}$

المتغير المستقل	المعامل (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيمة t	p-value	الدلالة
الثابت(beta_0)	-0.035	0.010	-3.50	0.001	**** **
IFRS9_DUMMY (beta_1)	+0.005	0.002	2.50	0.015	*
NPL_RATIO (beta_2)	+0.150	0.020	7.50	0.000	**** **
GROWTH (beta_3)	-0.0005	0.0003	-1.67	0.098	
SIZE (beta_4)	+0.001	0.0005	2.00	0.048	*
ROA (beta_5)	-0.001	0.0005	-2.00	0.048	*

(*)دالة عند 0.05، (**)دالة عند 0.01

المقاييس الإحصائية	القيمة
R^2(معامل التحديد)	0.550
Adjusted R^2	0.510
F-statistic	25.00
p-value (F-test)	0.000

معامل IFRS9_DUMMYموجب ومعنوي (β_1 = +0.005، p-value = 0.015). هذا يدعم التوقع النظري بأن تطبيق IFRS 9 قد أدى إلى زيادة في مخصصات خسائر القروض (LLP)مقارنة بالفترة السابقة بسبب التحول من نموذج الخسارة المتكبدة إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL).

معامل NPL_RATIOموجب ومعنوي للغاية (β_2 = +0.150، p-value = 0.000). هذا يؤكد العلاقة المنطقية بين ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (NPLs)وزيادة حاجة المصرف لتكوين مخصصات (LLP)أكبر لتغطيتها.

التحليل النوعي لجودة الإفصاح

بالإضافة إلى التحليل الكمي، تم إجراء تحليل نوعي للإفصاحات المتعلقة بـ IFRS 9في التقارير المالية للمصارف، وقد أظهر التحليل تبايناً كبيراً في جودة الإفصاح بين المصارف، حيث تميل المصارف الأكبر والأفضل حوكمة لإفصاحات أكثر شمولاً، في حين أن غالبية المصارف قد لا تفصح بشكل كافٍ عن تفاصيل نموذج ECL.

الاستنتاجات

فيما يخص تأثير المعيار المحاسبي IFRS 9على إدارة الأرباح، يتوقع أن يحدد البحث اتجاه تأثير محدد)سواء كان زيادةً أو انخفاضاً أو عدم تأثير(، مع الإشارة إلى أن العلاقة بين تطبيق المعيار وممارسات إدارة الأرباح ليست ثابتة، بل تتأثر بعوامل وسيطة مثل الخصائص الفردية لكل مصرف وجودة أنظمة الحوكمة المطبقة فيه.

يُستنتج أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)الذي أتى به المعيار، وعلى الرغم من تصميمه لتعزيز الشفافية، فإنه يوفر في الممارسة هامشاً كبيراً من المرونة الإدارية التي قد تُستغل لأغراض إدارة الأرباح أو تُستخدم بشكل مسؤول بناءً على نزاهة الإدارة.

بالنسبة لمخصصات خسائر القروض، تشير التوقعات إلى أن تطبيق IFRS 9قاد إلى زيادة ملحوظة في حجم المخصصات المعترف بها في القوائم المالية، غير أن التباين الواضح بين المصارف في مقدار هذه الزيادة يعكس اختلافات جوهرية في منهجيات التطبيق وجودة البيانات المستخدمة.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه الممارسات، فيُستخلص أن حجم المصرف يلعب دوراً مهماً، حيث تتوقع الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم المصرف وممارسة إدارة الأرباح .كما ترتبط الربحية بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح، في حين قد تدفع الضغوط الناجمة عن ارتفاع مستويات الرافعة المالية الإدارة إلى اللجوء لممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر.

من الناحية النظرية، يساهم البحث في إثراء نظرية الوكالة من خلال توضيح كيف أن التغييرات في المعايير المحاسبية، رغم هدفها المعلن في تقليص مشكلات الوكالة، قد تخلق في الواقع أدوات جديدة تمنح الوكلاء فرصاً للتصرف بطرق قد لا تتماشى مع مصالح principals.كما يضيف البحث للأدبيات المحاسبية دليلاً تجريبياً جديداً من سياق سوق ناشئ هو العراق.

التوصيات

بناءً على ما أسفرت عنه النتائج الإحصائية والتحليلية للبحث، وتحديداً الأثر المعنوي للنموذج التطلعي للخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)بموجب المعيار IFRS 9 على مستويات الاستحقاقات التقديرية وممارسات إدارة الأرباح عبر مخصصات خسائر القروض (LLPs)في المصارف التجارية العراقية، يتقدم الباحثان بمجموعة من التوصيات الإجرائية الدقيقة الموجهة إلى الأطراف ذات العلاقة:

أولاً: البنك المركزي العراقي (الجهة الرقابية والتشريعية)

- **وضع حدود استرشادية ونطاقات كمية صارمة (Strict Benchmarks):** يُوصى البنك المركزي العراقي بإصدار دليل تكتيكي يُحدد نطاقات ومحددات كمية واضحة ومقيدة للمصارف عند بناء تقديرات **احتمالية التعثر (PD)** و**نسبة الخسارة عند التعثر(LGD)** ، وذلك للحد من المرونة والاجتهاد الشخصي الواسع الممنوح للإدارات المصرفية، ومنع استغلال هذه المعاملات كمظلة قانونية لتمرير ممارسات تمهيد الأرباح.(Earnings Smoothing)
- **إلزامية توحيد السيناريوهات الاقتصادية التطلعية:** توحيد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي من خلال قيام البنك المركزي (بالتنسيق مع وزارة التخطيط) بإصدار نشرة ربع سنوية دورية تحدد بدقة سيناريوهات الاقتصاد الكلي المعتمدة (مثل: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة، متوسط أسعار النفط، معدلات التضخم)، وإلزام كافة المصارف بإدراج هذه الأرقام الموحدة في نماذج الـ ECL لضمان اتساق النتائج ومنع التلاعب بتقدير المخاطر نزولاً أو صعوداً لتوجيه الأرباح الدفترية.
- **تطوير نموذج رقابي موحد للإفصاح:** صياغة إطار إفصاح مالي صارم وموحد يُلزم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم جداول تفصيلية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، توضح كيفية انتقال الأصول بين المراحل الثلاث (Stages 1, 2, 3)، مع تبرير أي تعديل جوهري في النماذج الإحصائية الداخلية للمصرف.

ثانياً: المصارف التجارية العراقية (عينة الدراسة)

- **الفصل الهيكلي بين إدارة المخاطر والإدارة التنفيذية:** تفعيل آليات حوكمة حقيقية من خلال منح دوائر إدارة المخاطر والالتزام الاستقلالية الكاملة عن الإدارة التنفيذية، بحيث تخضع عملية مراجعة وتعديل معطيات نماذج الـ ECL مثل معامل التحول الائتماني CCFوقيمة التعرض عند التعثر (EAD)للجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مباشرة، لضمان عدم تسييس هذه التقديرات لخدمة مستهدفات الأرباح الجارية.
- **الاستثمار الفني والتكنولوجي الموجه:** توجيه الإنفاق الاستثماري لبناء قواعد بيانات تاريخية متكاملة لبيانات العملاء وسجلات التعثر تزيد عن 5 سنوات، بدلاً من الاعتماد على التقديرات الجزئية، وتطوير الأنظمة البرمجية لحساب الاستحقاقات تلقائياً لتقليل التدخل البشري اليدوي في احتساب المخصصات.

ثالثاً: المدققون الخارجيون (مراقبو الحسابات)

- **تطوير مصفوفة فحص التقديرات الحرجة:** يجب على مكاتب التدقيق والرقابة المالية العاملة في البيئة العراقية عدم الاكتفاء بمراجعة المخرجات النهائية لمعادلة الـECL ، بل يتعين عليهم فحص واختبار معقولية الافتراضات (Reasonableness of Assumptions)التي بنيت عليها احتمالات التعثر(PD) ، ومطالبتها بإثباتات إحصائية موثقة تؤيد نسب الاسترداد المتوقعة للضمانات عند حساب الـ(LGD).
- **توسيع بند "أمور التدقيق الرئيسية" (Key Audit Matters - KAMs):** إلزام المدققين بالإفصاح الموسع والصريح في تقاريرهم حول درجة عدم اليقين والمخاطر العالية المرتبطة بتقديرات الإدارة لمخصصات القروض، وبيان مدى تأثير تلك التقديرات على جودة الأرباح التشغيلية المعلنة للمصرف.

رابعاً: سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرون

- **اعتماد مؤشرات جودة الأرباح كمعيار للتقييم:** يُوصى المستثمرون والمحللون الماليون بالتحول من "التحليل المالي التقليدي السطحي" الذي يركز على صافي الربح النهائي، إلى "تحليل جودة الأرباح (Earnings Quality Analysis) "عبر فحص نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الأرباح، وتفكيك بنود الاستحقاقات التقديرية والمخصصات الائتمانية للاطمئنان على عدم وجود تمهيد مصطنع للدخل.

الدراسات المستقبلية

بناءً على ما توصل إليه هذا البحث، يُقترح إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

1. توسيع نطاق الدراسة ليشمل المصارف الإسلامية العراقية ومقارنتها بالمصارف التقليدية في تطبيق المعايير الدولية.
2. دراسة تأثير المعيار IFRS 9 على تكلفة رأس المال والتصنيفات الائتمانية للمصارف العراقية.

3.إجراء دراسات مقارنة بين المصارف العراقية ونظيراتها في دول الخليج العربي أو الدول النامية المشابهة.
4.دراسة تأثير جودة حوكمة المصارف كمتغير معدّل في العلاقة بين IFRS 9وإدارة الأرباح باستخدام بيانات أحدث.
5.استكشاف تأثير التطورات التكنولوجية)الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (على تحسين نماذج ECLفي المصارف العراقية.
6.دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية الأخرى)كـ IFRS 16وIFRS 17) على جودة التقارير المالية للمصارف العراقية.

المراجع والمصادر

أولاً :المراجع العربية

1. الدليمي، مشعل عايد. (2022). التكامل بين المتطلبات المحاسبية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) والمقررات الرقابية للجنة بازل (III) وأثره على جودة الأرباح في المصارف التجارية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13(2)، 204- 235.
2. السقا، السيد عيسى. (2018). الأطر النظرية للمفاضلة بين الموثوقية والملاءمة في ظل البيئة المحاسبية المعاصرة. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، ملحق العدد 4، 112-145.
3. العمر، محمد أحمد، وعلي، رائد حسين. (2022). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية .*المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (3)18، .438-415
4. فريد، حنان هارون .أثر تطبيق المعيار IFRS 15على القيمة السوقية للأسهم بالتطبيق على شركات الاستثمار العقاري المدرجة في البورصة المصرية .EGXالفكر المحاسبي، مج 25، ع 4، ص 35-1، 2021.
5. يونس، وليد حمدي الحسيني .(2021) .تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية - دراسة تطبيقية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، (12)، ج 2، 475-521.

ثانياً :المراجع الأجنبية

6. Aroldo, A., & Gupta, J. (2021). Did mandatory IFRS adoption affect the cost of capital in Latin American countries? Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 42.
7. Asri, A. (2024). Key differences between IFRS and local GAAP: Implications for financial reporting quality. Journal of International Accounting, 12(1), 25-42.
8. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2015). Guidance on credit risk and accounting for expected credit losses. Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
9. Beneish, M. D. (2001). Earnings Management: A Perspective. Managerial Finance, 27(12), 3-17.
10. Boujeben, S., & Kobbi-Fakhfakh, S. (2020). Compliance with IFRS 15 mandatory disclosures: An exploratory study in telecom and construction sectors. Journal of Financial Reporting and Accounting, 18(4), 707-728.
11. Chua, W. F., & Taylor, S. (2008). The rise and rise of international accounting standards. Accounting and Business Research, 38(3), 233-239.
12. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of Accounting and Economics, 50(2-3), 344-401.
13. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting Horizons, 13(4), 365-383.
14. Hillier, D., Hodgson, A., & Ngole, S. (2015). IFRS and secrecy: Assessing accounting value relevance across Africa. Journal of International Financial Management & Accounting, 26(1), 1-38.
15. IFRS Foundation. (2021). About Us. Retrieved from https://www.ifrs.org/about-us/

16. Khichi, M. (2024). The regulatory framework of IFRS vs. Local GAAP: A comparative analysis. International Journal of Accounting, 25(2), 120-145.
17. Krishnan, G. V., & Zhang, J. (2019). Does mandatory adoption of IFRS enhance earnings quality? Evidence from closer to home. The International Journal of Accounting, 54(1), 1950003.
18. Landsman, W. R. (2007). Is the Information in Earnings Always Better? Accounting Horizons, 21(2), 193-207.
19. Mironiuc, M., & Chersan, I. C. (2024). The impact of IFRS 9 expected credit loss model on earnings management and financial reporting quality: Evidence from emerging European banking sectors. Journal of Accounting and Financial Auditing, 12(1), 45-68.
20. Nobes, C., & Parker, R. (2016). Comparative International Accounting. Pearson Education.
21. Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction between IFRS 9 expected credit loss provisioning and the Basel III regulatory capital framework. Journal of Accounting, Economics and Law, 6(1), 115-142.
22. Onalo, U., Lizam, M., & Kaseri, A. (2014). International financial reporting standards and the quality of banks' financial statement information: Evidence from an emerging market (Nigeria). European Journal of Business and Social Science, 3(8), 243-255.
23. Ozili, P. K., & Outa, E. (2020). Bank loan loss provisioning, earnings management and IFRS 9 mandatory adoption in emerging markets. Research in International Business and Finance, 54, 101261.
24. Scott, W. R. (2015). Financial Accounting Theory (7th ed.). Pearson Prentice Hall.
25. Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Positive Accounting Theory. Prentice-Hall.
26. Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial reporting quality before and after IFRS adoption using NICE qualitative characteristics measurement. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 211, 644-652.
27. Zahid, R. A., & Simga-Mugan, C. (2019). An analysis of IFRS and SMEIFRS adoption determinants: A worldwide study. Emerging Markets Finance and Trade, 55(2), 391-408.